



مَصْرِفَ لِبْنِيَا الْمَرْكَزِي

مِيزَان الْمَدْفُوعَاتِ لِعَام
1377 و.ر./2009 مَسِيحِي

إِدَارَةُ الْبَحُوثِ وَالْإِحْصَاءِ

السلطة والثروة والسلاح
بيد الشعب

المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	تقديم
2	مصطلحات وتعريف.....
11	تحليل لميزان مدفوعات الجماهيرية لعام 2009
11	أولاً : الحساب الجاري
11	• الميزان التجاري.....
12	• حساب الخدمات ، الدخل والتحويلات الجارية
12	ثانياً : الحساب الرأسمالي والمالي
12	ثالثاً : الميزان الكلي
13	جدول : ميزان مدفوعات الجماهيرية لعام 2009.....
16	الرسوم البيانية.....
19	ملخص منقح لميزان مدفوعات الجماهيرية لعامي 2008/2007

تقديم

يسر إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي أن تعلن عن الانتهاء من إعداد كتيب إحصاءات ميزان مدفوعات الجماهيرية العظمى لعام 2009 ، والذي يشتمل على بيانات نقدية ومالية عن قيمة المعاملات الجارية والرأسمالية المتبادلة بين الجماهيرية والعالم الخارجي خلال عام 2009 ، مبنية حسب المنهجية والمفاهيم الواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي . كما يتضمن هذا الكتيب بيانات منقحة عن ميزان المدفوعات لعامي 2007 و 2008 .

وقد تم الاعتماد في إعداد هذا الميزان على البيانات الواردة من الإدارات التالية بمصرف ليبيا المركزي وهي : إدارة الرقابة على المصارف والنقد ، إدارة الحسابات ، إدارة الإحتياطيات ، إدارة الإصدار ، إدارة العمليات المصرفية ، وكذلك على المعلومات التي تم استلامها من العديد من الهيئات والمؤسسات والشركات المقيمة في الجماهيرية ومن بينها :

الهيئة العامة للمعلومات ، الهيئة العامة للسياحة ، المؤسسة الوطنية للنفط ، المصارف التجارية،المصرف الليبي الخارجي ، الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية ، الشركة الليبية للاستثمارات الأفريقية ، محفظة ليبيا إفريقيا للاستثمار ، المؤسسة الليبية للاستثمار ، المحفظة طويلة المدى، شركات النفط الأجنبية ، شركات التأمين الوطنية، شركات الخطوط الجوية الليبية ، الشركة الوطنية العامة للنقل البحري ، الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ، شركات الطيران الأجنبية ، بعثة الأمم المتحدة العاملة بالجماهيرية وغيرها من المصادر المحلية الأخرى .

إدارة البحوث والإحصاء

مصطلحات وتعريف

تُعد هذه المصطلحات والتعاريف توضيحاً للمفاهيم التي يتم على أساسها تصنيف إحصاءات ميزان المدفوعات وبيان كيفية جمع وتبويب هذه الإحصاءات بما يتماشى مع دليل ميزان المدفوعات للطبعة الخامسة الذي أعده صندوق النقد الدولي في عام 1993 ، والذي وضع بهدف مساعدة الباحثين والمهتمين في فهم طبيعة ونوعية البيانات والأساليب المستخدمة في حسابات ميزان المدفوعات .

أولاً : الحساب الجاري :-

يشتمل الحساب الجاري على كافة المعاملات التي تتضمن قيماً إقتصادية تمت بين جهات مقيمة في الاقتصاد الوطني وجهات أخرى غير مقيمة به (*) ، كذلك يشمل القيود المعادلة للقيم الإقتصادية الجارية المقدمة أو المستلمة دون مقابل . وينقسم الحساب الجاري إلى البنود التالية : السلع والخدمات ، الدخل ، التحويلات الجارية .

أ- السلع والخدمات :-

السلع :

يشمل بند السلع معظم السلع المنقولة المصدرة والمستوردة بين جهات مقيمة وأخرى غير مقيمة وينجم عنها تغير في الملكية . ويشمل بند السلع المرسله للتجهيز الصادرات أو الواردات إذا كان التجهيز يتم في الإقتصاد القائم بإعداد البيانات من السلع التي تعبر الحدود لأغراض التجهيز في الخارج ، وما يتبع ذلك من إعادة استيراد لهذه السلع أو إعادة تصديرها إذا كان التجهيز يتم في الإقتصاد القائم بإعداد البيانات . وتقيم السلع المذكورة بالقيم الإجمالية قبل وبعد التجهيز ، ويعتبر هذا البند استثناءً لمبدأ تغير الملكية . كما يشمل بند إصلاح السلع أعمال الإصلاح التي يقوم بها غير المقيمين أو العكس ، مثل إصلاح السفن والطائرات وما إلى ذلك .

(*) غير المقيم تعنى فرد أو شركة أو مؤسسة أو أي منظمة أخرى تكون مقيمة في بلد غير ليبيا ، أو مقيمة في ليبيا لمدة تقل عن سنة .

كما يشمل السلع التي تحصل عليها الناقلات في الموانئ وكافة ما تحصل عليه الناقلات (جوية - بحرية... الخ) المقيمة في الإقتصاد المعد للبيانات من الخارج ، وما تحصل عليه الناقلات غير المقيمة من الإقتصاد المعد للبيانات من سلع مثل الوقود والمؤن والمواد الأولية والإمدادات ، ولا يشمل ذلك تقديم الخدمات المساعدة (عمليات القطر والصيانة وما شابه ذلك) المشمولة تحت بند النقل. وأخيراً يشمل بند السلع كافة صادرات وواردات الذهب التجاري (غير النقدي) الذي لا يقع ضمن حيازات السلطات كأصل احتياطي (الذهب النقدي) ، ويعامل الذهب غير النقدي كأى سلعة أخرى .

الخدمات:

1- النقل

يشتمل بند النقل على نقل السلع والركاب بجميع وسائل النقل (بري، بحري وجوي) والخدمات الأخرى التوزيعية والمساعدة بما في ذلك تأجير معدات النقل مع أطقم التشغيل التي يقدمها مقيمون إلى غير مقيمين والعكس .

2- السفر

يشتمل بند السفر على السلع والخدمات بما فيها تلك المتعلقة بالصحة والتعليم التي يحصل عليها المسافرون غير المقيمين في الإقتصاد المضيف (بمن فيهم المسافرون في رحلات سياحية قصيرة) لأغراض تتعلق بالأعمال أو الاستخدام الشخصي خلال زيارتهم التي تقل مدتها عن عام واحد ولا يشمل بند السفر خدمات الركاب الدولية التي تدخل في بند النقل ، ويعامل الطلاب والمسافرون للعلاج كمسافرين بغض النظر عن مدة إقامتهم ، إلا أن هناك فئات أخرى معينة لا تعتبر ضمن المسافرين مثل العسكريين والعاملين في السفارات والعمال غير المقيمين حيث يتم إدراج مصروفات العمال غير المقيمين ضمن بند السفر، في حين تدرج مصروفات العسكريين والعاملين في السفارات ضمن الخدمات الحكومية .

3- خدمات الاتصالات

يشتمل بند خدمات الاتصالات على المعاملات في مجال الاتصالات بين المقيمين وغير المقيمين وتشمل هذه الخدمات مجالات الخدمات البريدية ونقل وتوزيع المراسلات

والاتصالات السلكية واللاسلكية (نقل المعلومات الصوتية والمرئية وغير ذلك من المعلومات بالوسائل المتنوعة وما يرتبط بها من خدمات الصيانة التي يقدمها المقيمون لغير المقيمين أو يتلقونها منهم) .

4- خدمات التشييد

يشتمل بند خدمات التشييد على أعمال البناء والتشييد ومشروعات التركيب التي تقوم بها مؤسسات مقيمة وعمالها على أساس مؤقت في الخارج أو العكس ، أو في المناطق الخاضعة للسيادة الوطنية في الخارج ، ولا تشمل تلك الأعمال ما تقوم به المؤسسة الأجنبية المنتسبة لمؤسسة مقيمة (إستثمار مباشر) .

5- خدمات التأمين

يشتمل بند خدمات التأمين على الخدمات التأمينية التي تقدمها مؤسسات التأمين المقيمة إلى المؤسسات غير المقيمة والعكس ، ويشمل هذا البند خدمات التأمين على الشحن (على السلع المصدرة والمستوردة) وغير ذلك من خدمات التأمين المباشر (بما في ذلك التأمين على الحياة وغيره من أنواع التأمين الأخرى) ، وخدمات إعادة التأمين .

6- الخدمات المالية

يشتمل بند الخدمات المالية (عدا الخدمات المرتبطة بمؤسسات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية) على خدمات الوساطة المالية والخدمات المساعدة التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين ، ويندرج تحت هذا البند العمولات والرسوم المتعلقة بخطابات الاعتماد وخطوط الإئتمان وخدمات التأجير المالي ، معاملات الصرف الأجنبي ، الخدمات الإئتمانية للمستهلكين ، خدمات رجال الأعمال ، خدمات السمسة ، خدمات الضمان ومختلف ترتيبات وأدوات التحوط من تقلبات الأسعار وما إلى ذلك . أما الخدمات المساعدة فتشمل الخدمات المتعلقة بمجالات تشغيل وتنظيم الأسواق المالية وخدمات حفظ الأوراق المالية وما شابه ذلك .

7- خدمات الحاسوب

يشتمل بند خدمات الحاسب الآلي والمعلومات على المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين في المجالات المتعلقة بالاستشارات في مجال الحاسوب ، وتنفيذ البرامج الجاهزة وخدمات

المعلومات (معالجة البيانات وقواعد البيانات ووكالات الأنباء) وصيانة وإصلاح الحواسيب والمعدات ذات الصلة بأجهزة الحاسوب .

8- خدمات رسوم الإمتياز

يشتمل بند رسوم الإمتياز والترخيص على متحصلات (صادرات) ومدفوعات (واردات)الخدمات التالية بين مقيمين وغير مقيمين:

- الاستخدام المرخص به لأصول غير ملموسة غير منتجة وغير مالية، وحقوق الملكية الفكرية والفنية ، مثل العلامات التجارية وحقوق التأليف وبراءات الاختراع والعمليات المبتكرة ، والأساليب الفنية والتصميمات ، وحقوق التصنيع وإمتيازات حق الاستخدام وما شابه ذلك.

- استخدام المنتجات الأصلية أو النماذج الأولية ، مثل المخطوطات والأفلام وما شابه ذلك من خلال اتفاقات بالترخيص .

9- خدمات أخرى

يشتمل بند خدمات أخرى في مجال الأعمال على الخدمات المتبادلة بين مقيمين وغير مقيمين في مجالات المتاجرة والخدمات الأخرى المرتبطة بالتجارة وخدمات التأجير التشغيلي وخدمات أخرى متنوعة في مجال الأعمال والخدمات المهنية والفنية .

10- خدمات شخصية وثقافية وترفيهية

يشتمل بند الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية المتبادلة بين مقيمين وغير مقيمين على ما يلي :

- الخدمات المرتبطة بوسائل سمعية وبصرية، المتبادلة بين مقيمين وغير مقيمين ، وتتضمن الخدمات المرتبطة بالإنتاج السينمائي المسجل على أشرطة الأفلام أو الفيديو وبرامج الراديو والتلفزيون والتسجيلات الموسيقية (ومن أمثلة هذه الخدمات المبالغ والأجور التي يتلقاها الممثلون والمنتجون ومن على شاكلتهم نظير الإنتاج وحقوق التوزيع المباعة لوسائل الإعلام) .

- الخدمات الثقافية الأخرى وتشمل الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية الأخرى كتلك المرتبطة بالمكتبات والمتاحف وغير ذلك من الأنشطة الثقافية والرياضية .

11- الخدمات الحكومية

تشمل فئة الخدمات الحكومية غير المدرجة في أماكن أخرى على كل الخدمات المرتبطة بقطاعات حكومية أو منظمات دولية أو اقليمية غير المبوبة تحت بنود أخرى (مثل ذلك مصروفات السفارات والقنصليات) .

ب- الدخل :

ويشتمل على ما يلي:

1- تعويضات العاملين

يشتمل بند تعويضات العاملين على الأجور والرواتب والمزايا الأخرى النقدية والعينية لعمال الحدود والعمال الموسميين وغيرهم من العمال غير المقيمين (مثل العمال المحليين العاملين في السفارات) .

2- دخل الإستثمار

يشتمل بند دخل الإستثمار على متحصلات الدخل المرتبطة بحيازات المقيمين لأصول مالية خارجية ومدفوعاتهم المرتبطة بخصوم تجاه غير المقيمين ، ويتكون دخل الإستثمار من أنواع الدخل المستمدة من أنشطة الإستثمار المباشر واستثمارات الحافظة واستثمارات أخرى ، وينقسم عنصر الإستثمار المباشر إلى دخل حقوق الملكية (الأرباح الموزعة ، وأرباح الفروع الموزعة ، والعائدات المعاد استثمارها) ، والدخل من الدين (الفوائد) ، ويتفرع دخل إستثمارات الحافظة إلى الدخل من حقوق الملكية (أرباح موزعة) والدخل من الدين (فوائد) ، ويشمل الدخل من إستثمارات أخرى الفوائد المكتسبة من أنواع أخرى من رأس المال (قروض وما شابه ذلك) ، كما يشمل من حيث المبدأ الدخل المحتسب أو المقدر للأسر من صافي حقوق ملكيتها في إحتياطات التأمين على الحياة وصناديق المعاشات التقاعدية .

ج- التحويلات الجارية

هي البنود الموازنة للتغيرات في ملكية الموارد الحقيقية أو البنود المالية بين مقيمين وغير مقيمين دون أن تتضمن المعاملة قيمة إقتصادية مقابلة سواء كان تغير الملكية طوعياً أو إلزامياً ، وتتكون التحويلات الجارية من جميع التحويلات التي لا تتضمن ما يلي :

- تحويلات ملكية أصول ثابتة .

- تحويلات أموال مرتبطة أو مشروطة بحيازة أصول ثابتة أو بالتصرف فيها.
- الإعفاء من الإلتزامات المالية دون تلقي الدائنين لأي مقابل عوضاً عنها . فهذه الأنواع الثلاثة من المعاملات هي تحويلات رأسمالية أما التحويلات الجارية فتشمل تحويلات الحكومة العامة (مثل التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي بين مختلف الحكومات والمدفوعات الضريبية الجارية على الدخل والثروة وما شابه ذلك) ، والتحويلات الأخرى مثل تحويلات العاملين وأقساط التأمين (مع استبعاد رسوم الخدمة) ، واستحقاقات التأمين بخلاف التأمين على الحياة .

ثانياً : الحساب الرأسمالي والمالي :-

يضم هذا الحساب عنصرين رئيسيين هما الحساب الرأسمالي والحساب المالي وهما متوافقان مع ذات الحسابين في نظام الحسابات القومية . وفي هذين الحسابين تعتبر الاستحقاقات على غير المقيمين أصولاً ، وتعتبر الإلتزامات إزاء غير المقيمين خصوماً . وعادة ما يكون طرفا المعاملة في الأصول أو الخصوم هما مقيم وغير مقيم غير أن هناك حالات محدودة قد يكون فيها كلا الطرفين مقيماً أو قد يكون كلاهما غير مقيم . وتستبعد من الحساب الرأسمالي والمالي جميع تغييرات التقييم وغيرها من التغييرات التي تلحق بالأصول والخصوم الأجنبية دون أن يرجع التغيير إلى حدوث معاملات ، وتدرج هذه التغييرات بدلاً من ذلك في وضع الإستثمار الدولي بإستثناء بنود معينة ذات أهمية تحليلية وذات تأثير على حسابات مختلفة ، مثل الخصوم التي تشكل احتياطات لسلطات أجنبية ومعاملات التمويل الإستثنائي .

(أ) الحساب الرأسمالي

يضم الحساب الرأسمالي عنصرين رئيسيين هما حساب التحويلات الرأسمالية وحساب حيازة الأصول غير المنتجة غير المالية أو التصرف فيها . ويتكون حساب التحويلات الرأسمالية من التحويلات التي تتضمن تغييراً في ملكية أصول ثابتة أو تحويلات الأموال المرتبطة أو المشروطة بحيازة أصول ثابتة أو التصرف فيها أو التحويلات الناتجة عن

قيام الدائن بإسقاط خصوم المدين دون تلقي أي مقابل لها. وتشتمل التحويلات الرأسمالية على عنصرين :

- الحكومة العامة وتنقسم إلى الإعفاء من الدين وتحويلات أخرى .
- القطاعات الأخرى وتنقسم إلى تحويلات المهاجرين والإعفاء من الدين . ويشمل حساب حيازة الأصول غير المنتجة غير المالية أو التصرف فيها الأصول غير الملموسة مثل البراءات المرخصة وعقود التأجير وغير ذلك من العقود القابلة للتحويل إلى الغير والشهرة التجارية وما شابه ذلك . ولا يتضمن هذا البند حيازة الأراضي أو التصرف فيها في اقليم إقتصادي محدد ، لكنه قد يتضمن شراء أو بيع الأراضي من جانب السفارات الأجنبية .

(ب) الحساب المالي

يستند تصنيف العناصر الأساسية في الحساب المالي إلى المعايير التالية :

تقسم كل العناصر حسب نوع الإستثمار أو تقسيم وظيفي (الإستثمار المباشر ، إستثمارات الحافظة ، إستثمارات أخرى وأصول احتياطية) . يجري التمييز داخل فئة الإستثمار المباشر على أساس اتجاه الإستثمار (في الخارج أو في الإقتصاد القائم بإعداد البيان) كما يجري التمييز على أساس الأصول والخصوم في بندي رأس مال (حقوق الملكية) وأنواع أخرى من رأس المال الداخليين في فئة الإستثمار المباشر . أما داخل فئتي إستثمارات الحافظة وإستثمارات أخرى ، فيجري التمييز بينهما على أساس المعيار المعتاد أي الأصول والخصوم .

يعتبر التصنيف حسب نوع الأداة ذو أهمية خاصة بالنسبة لإستثمارات الحافظة وإستثمارات أخرى (سندات الملكية أو سندات الدين والإئتمانات التجارية والقروض والعملة والودائع وأصول وخصوم أخرى) ويشمل استثمار الحافظة الأدوات المالية التقليدية إلى جانب الأدوات الجديدة في السوق النقدية وغير ذلك من الأدوات المالية والمشتقات .

1- الإستثمار المباشر

يعبر الإستثمار المباشر عن مصلحة مستديمة لجهة مقيمة (المستثمر المباشر) في جهة مقيمة بإقتصاد آخر (مؤسسة الإستثمار المباشر) ويتضمن الإستثمار المباشر كافة المعاملات بين المستثمرين المباشرين ومؤسسات الإستثمار المباشر ، أي أنه لا يقتصر فقط على المعاملة المبدئية بين الطرفين بل يشمل كافة المعاملات اللاحقة بينهما وبين المؤسسات المنتسبة سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة . وتقسم معاملات الإستثمار المباشر (في الخارج وفي الإقتصاد القائم بإعداد البيان) إلى رأسمال (حقوق الملكية) والعائدات المعاد استثمارها وأنواع رأس المال الأخرى (معاملات بين الشركات) ، ويجري التمييز في حالتي رأسمال (حقوق الملكية) وأنواع رأس المال الأخرى بين استحقاقات والتزامات تجاه المؤسسات المنتسبة من جهة ، وبين استحقاقات والتزامات تجاه المستثمرين المباشرين من جهة أخرى وتقتصر المعاملات فيما بين المصارف المنتسبة والمعاملات فيما بين جهات الوساطة المالية المنتسبة الأخرى على رأسمال (حقوق الملكية) ورأسمال الدين القائم .

2- استثمار الحافظة

تشتمل فئة إستثمارات الحافظة على المعاملات في سندات الملكية وسندات الدين، وتنقسم الأخيرة إلى سندات وأذونات وأدوات السوق النقدية والمشتقات المالية مثل (عقود الإختيار) إذا تولد عن الأداة المشتقة استحقاقات والتزامات مالية . وتتوزع مختلف أنواع الأدوات المالية الجديدة على البنود الملائمة لأنواعها في هذا التصنيف (تستبعد المعاملات التي تشملها فئتا الإستثمار المباشر والأصول الاحتياطية) .

3- إستثمارات أخرى

تشتمل فئة إستثمارات أخرى على الإئتمانات التجارية القصيرة الأجل والطويلة الأجل والقروض (بما في ذلك استخدام إئتمان وقروض صندوق النقد الدولي والقروض المرتبطة بالتأجير المالي) ، والعملة والودائع (القابلة للتحويل وغير ذلك مثل الودائع الإدخارية والودائع لأجل وأسهم المدخرات والقروض وأسهم الإتحادات الإئتمانية وما

شابه ذلك) ، وحسابات أخرى مستحقة التحصيل أو الدفع ويستبعد من ذلك المعاملات التي يشملها الإستثمار المباشر .

ثالثاً : الإحتياطات والبنود المتعلقة بها :-

تشتمل فئة الأصول الإحتياطية على المعاملات في الأصول التي تعتبرها السلطات النقدية في الإقتصاد أصولاً متاحة للاستخدام بغرض الوفاء بإحتياجات ميزان المدفوعات وإحتياجات أخرى في بعض الأحيان . ولا يرتبط توافر هذه الأصول إرتباطاً وثيقاً من حيث المبدأ بالمعايير الشكلية مثل معيار الملكية أو العملة المحرر بها الأصل ، وتشمل الأصول الإحتياطية الذهب النقدي ، حقوق السحب الخاصة ، وضع الإحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ، الأصول من النقد الأجنبي (عملات وودائع وأوراق مالية) ، واستحقاقات أخرى .

وتستبعد الطبعة الخامسة لدليل ميزان المدفوعات تغيرات التقييم في الأصول الإحتياطية والقيود المقابلة لتلك التغيرات ، كما تستبعد أيضاً تخصيص وإلغاء حقوق السحب الخاصة وإضفاء / إبطال الصفة النقدية للذهب والقيود المقابلة لتلك التغيرات. ذلك أن مثل هذه التغيرات التي لا تنتج عن معاملات تدرج في هذه الطبعة تحت وضع الإستثمار الدولي .

رابعاً : السهو و الخطأ :-

تنص القاعدة الأساسية بدليل ميزان المدفوعات على تسجيل كل معاملة في قيدين متساويين في القيمة أحدهما دائن بإشارة موجبة والأخر مدين بإشارة سالبة أي أن الرصيد النهائي الصافي في البيان يجب أن يساوي صفرأ ، غير أن ذلك نادراً ما يتحقق في الواقع العملي ، نظراً لأن البيانات غالباً ما يتم إستخراجها على حدة من مصادر مختلفة ، ولذلك يتبقى رصيد صافي على الجانب الدائن أو المدين أو بعبارة أخرى صافي السهو والخطأ .

ملخص لوضع ميزان المدفوعات

=====

تأثر الوضع العام لميزان مدفوعات الجماهيرية العظمى خلال عام 2009 بانخفاض الإيرادات النفطية خلال العام نتيجة للتدني الملحوظ في أسعار النفط العالمية عما كانت عليه خلال عام 2008 . بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط في الأسواق العالمية جراء الركود التي أُنسِم به الإقتصاد العالمي الناجم عن الأزمة المالية العالمية . وقد إنعكس هذا في انخفاض فائض الحساب الجاري بنسبة 74.6% عن مستواه في العام السابق ليبلغ 11.7 مليار دينار عام 2009 مقابل 46.0 مليار دينار عام 2008 . الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة فائض الميزان الكلي من 19.7 مليار دينار عام 2008 إلى 6.5 مليار دينار عام 2009 .

فيما يلي تحليل للبنود الرئيسية المكونة لميزان المدفوعات :-

أولاً - الحساب الجاري :

أدى الإنخفاض الملحوظ في فائض الميزان التجاري لعام 2009 بمقدار 32.3 مليار دينار ليبلغ 18.8 مليار دينار عام 2009 مقابل 51.1 مليار دينار عام 2008 وما صاحبه من إرتفاع في عجز حساب الخدمات ، الدخل والتحويلات الجارية ليبلغ 7.1 مليار دينار مقابل 5.1 مليار دينار عام 2008 . إلى إنخفاض الحساب الجاري بمقدار 34.3 مليار دينار ليصل إلى 11.7 مليار دينار عام 2009 مقابل 46.0 مليار دينار عام 2008 .

وفيما يلي عرض لأهم بنود هذا الحساب :-

1 - الميزان التجاري :

إن الإنخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط في أسواق النفط العالمية خلال عام 2009 إنعكس بشكل سلبي على قيمة الصادرات النفطية التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والداعم الرئيسي للإحتياجات الرسمية للمصرف المركزي من العملات الأجنبية ، حيث بلغ متوسط أسعار النفط الليبي لعام 2009 مسيحي 61.4 دولار للبرميل مقابل 96.6 دولار للبرميل عام 2008 بنسبة إنخفاض قدرها 36.4% ، ولعل بيانات حساب الميزان التجاري لعام 2009 تعطي صورة واضحة لآثار السلبية الناجمة عن إنخفاض الأسعار خلال العام بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية ، فقد إنخفض فائض الميزان التجاري بنسبة 63.2% ليصل إلى 18.8 مليار دينار عام 2009 مقابل 51.1 مليار

دينار عام 2008 نتيجة لإنخفاض الصادرات النفطية بمقدار 30.6 مليار دينار ليصل إلى 44.6 مليار دينار عام 2009 مقابل 75.2 مليار دينار عام 2008 .
في حين إرتفعت قيمة الواردات بنسبة 6.2% لتبلغ 27.5 مليار دينار في عام 2009 مقابل 25.9 مليار دينار عام 2008 .

2 - حساب الخدمات ، الدخل و التحويلات الجارية :

اظهر صافي حساب الخدمات ، الدخل والتحويلات الجارية لعام 2009 عجزاً بلغ 7.1 مليار دينار مقابل 5.1 مليار دينار في عام 2008 ، ويعزى الإرتفاع الملحوظ في عجز هذا الحساب إلى إرتفاع العجز في حساب الخدمات والذي إرتفع بنسبة 23.4% عما كان عليه في العام السابق ليرتفع إلى 5.8 مليار دينار مقابل 4.7 مليار دينار عام 2008 ، وإلى العجز في حساب التحويلات الجارية البالغ 2.0 مليار دينار ، مقابل عجز بلغ 1.3 مليار دينار في عام 2008 ، في حين انخفض فائض حساب الدخل ليبلغ 723.0 مليون دينار مقابل 863.0 مليون دينار عام 2008 .

ثانياً - الحساب الرأسمالي والمالي

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية للجماهيرية مع العالم الخارجي في عام 2009 المتمثلة في التحويلات الرأسمالية ، وحيازة الأصول غير المنتجة غير المالية ، وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواء إلى الداخل أو إلى الخارج ، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية ، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى المتمثلة في الائتمانات التجارية والقروض الطويلة والقصيرة الأجل والعملة والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف أو الحكومات العامة أو القطاعات الأخرى تدفقاً للخارج بلغ 4.4 مليار دينار ، مقابل تدفقاً للخارج بلغ 23.9 مليار دينار في عام 2008 .

ثالثاً - الميزان الكلي

حقق الميزان الكلي لميزان مدفوعات الجماهيرية فائضاً بلغ 6.5 مليار دينار خلال عام 2009 ، مقابل 19.7 مليار دينار خلال عام 2008 . وانخفاض الفائض لهذا العام مقارنة بالعام الماضي يعود أساساً لزيادة التدفقات المالية في الحساب الرأسمالي والمالي للخارج ، نتيجة لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحافطة لليبيا في الخارج .

**ميزان مدفوعات الجماهيرية العظمى
لسنة 2009**

(مليون دينار)

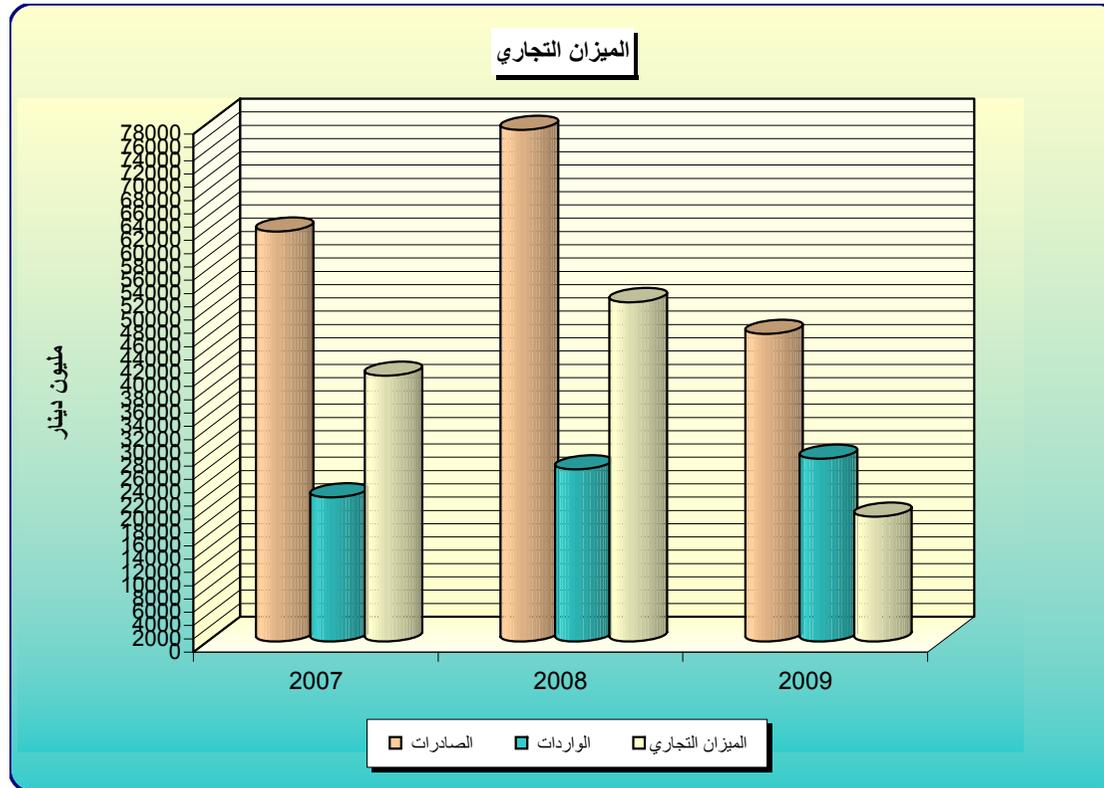
2009			البند
الرصيد	مدين	دائن	
11728.0	38151.0	49879.0	أولاً : حساب العمليات الجارية :
18816.0	27503.0	46319.0	السلع
18816.0	27503.0	46319.0	1- بضائع
41098.0	3528.0	44626.0	(أ) قطاع النفط
22282.0-	23975.0	1693.0	(ب) القطاعات الأخرى
0.0	0.0	0.0	2- ذهب غير نقدي
5846.0-	6329.0	483.0	الخدمات
2257.0-	2586.0	329.0	1- النقل
191.0	0.0	191.0	(أ) النقل البحري
2022.0-	2160.0	138.0	(ب) النقل الجوي
426.0-	426.0	0.0	(ج) نقل آخر
1922.0-	1984.0	62.0	2- السفر
38.0-	51.0	13.0	3- خدمات الاتصالات
40.0-	40.0	0.0	4- خدمات التشييد
664.0-	743.0	79.0	5- خدمات التأمين
0.0	0.0	0.0	6- خدمات الإمتياز والترخيص
0.0	0.0	0.0	7- خدمات مالية
0.0	0.0	0.0	8-خدمات الحاسب الآلي
0.0	0.0	0.0	9-خدمات ثقافية وترفيهية
925.0-	925.0	0.0	10- خدمات حكومية
0.0	0.0	0.0	11-أنواع أخرى من خدمات الأعمال
723.0	2354.0	3077.0	الدخل
0.0	0.0	0.0	1- تعويضات العاملين
723.0	2354.0	3077.0	2- دخل الإستثمار
1783.0-	2292.0	509.0	(أ) الإستثمار المباشر
1807.0	62.0	1869.0	(ب) إستثمار الحافطة
699.0	0.0	699.0	(ج) إستثمارات أخرى

(مليون دينار)

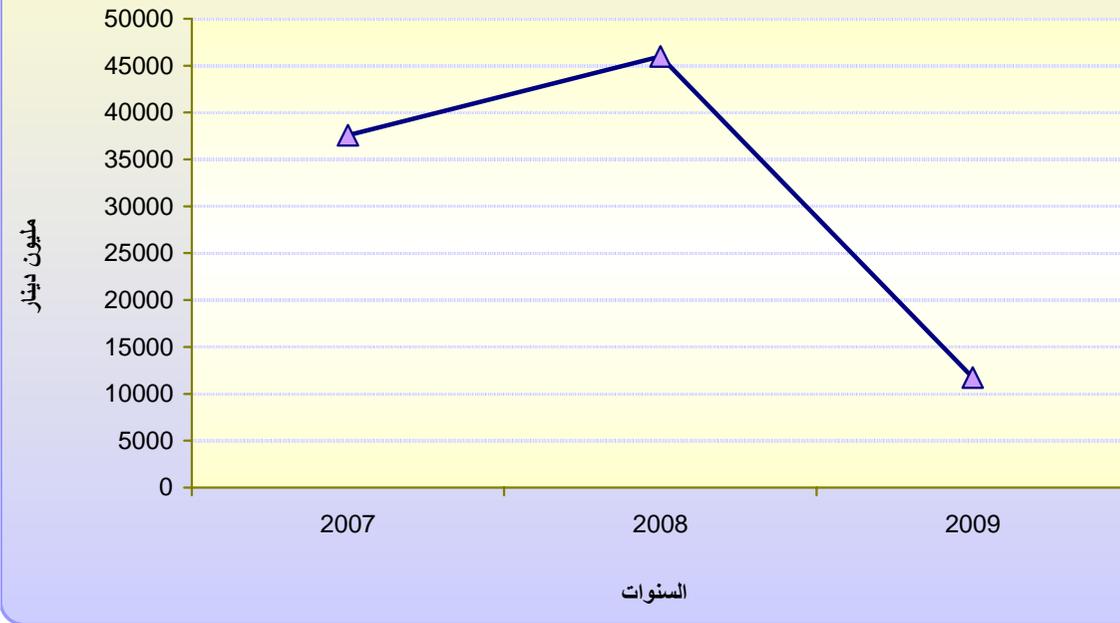
2009			البند
الرصيد	مدين	دائن	
1965.0-	1965.0	0.0	التحويلات الجارية
264.0-	264.0	0.0	1- القطاع الرسمي
1701.0-	1701.0	0.0	2- قطاعات أخرى
1701.0-	1701.0	0.0	(أ) تحويلات العاملين
0.0	0.0	0.0	(ب) تحويلات أخرى
4448.0-	10803.0	6355.0	ثانياً : الحساب الرأسمالي والمالي :
0.0	0.0	0.0	الحساب الرأسمالي
0.0	0.0	0.0	1- التحويلات الرأسمالية
0.0	0.0	0.0	2- حيازة الاصول غير المنتجة غير المالية
4448.0-	10803.0	6355.0	الحساب المالي
2683.0	1456.0	4139.0	1- الإستثمار المباشر
1456.0-	1456.0	0.0	(أ) إستثمار مباشر في الخارج
4139.0	0.0	4139.0	(ب) إستثمار مباشر في ليبيا
2955.0	0.0	2955.0	- قطاع النفط
1184.0	0.0	1184.0	- أخرى
4190.0-	4190.0	0.0	2- إستثمار الحافظة
4190.0-	4190.0	0.0	(أ) الأصول
0.0	0.0	0.0	(ب) الخصوم
2941.0-	5157.0	2216.0	3- إستثمارات أخرى
4940.0-	4940.0	0.0	(أ) الأصول
3963.0-	3963.0	0.0	1- إئتمانات تجارية
622.0-	622.0	0.0	2- القروض
355.0-	355.0	0.0	3- العملة والودائع
0.0	0.0	0.0	4- أصول أخرى
1999.0	217.0	2216.0	(ب) الخصوم :
0.0	0.0	0.0	1- إئتمانات تجارية
217.0-	217.0	0.0	2- القروض
169.0	0.0	169.0	3- العملة والودائع
2047.0	0.0	2047.0	4- خصوم أخرى

(مليون دينار)

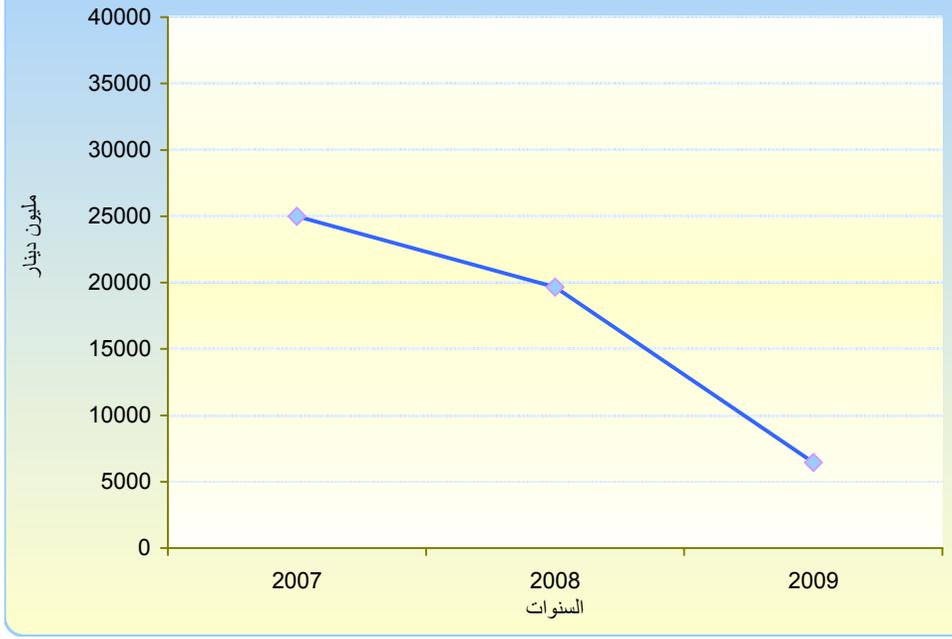
2009			البند
الرصيد	مدين	دائن	
7280.0	48954.0	56234.0	مجموع (أولاً + ثانياً)
6453.0-	6453.0	0.0	ثالثاً : الاصول الاحتياطية :
0.0	0.0	0.0	أ- الذهب النقدي
1969.0-	1969.0	0.0	ب- حقوق السحب الخاصة
0.0	0.0	0.0	ج- وضع الإحتياطي لدى الصندوق
4484.0-	4484.0	0.0	د- عملات أجنبية
827.0-	827.0	0.0	رابعاً : السهو والخطأ
0.0	56234.0	56234.0	المجموع



وضع ميزان الحساب الجاري بميزان المدفوعات
خلال الفترة 2007 - 2009 مسيحي



الوضع الكلي لميزان المدفوعات
خلال الفترة 2007 - 2009 مسيحي



**ملخص منقح لميزان مدفوعات الجماهيرية العظمى
لعامي 2007 - 2008**

بملايين الدنانير

2008	2007	البند
45983	37579	اولاً : الحساب الجارى
46409	36804	1. السلع والخدمات
51089	40028	أ. السلع
77027	61726	الصادرات (فوب)
75243	60253	قطاع الهيدروكربونات
1784	1473	صادرات أخرى
25938-	21698-	الواردات (فوب)
4680-	3224-	ب. الخدمات
4964-	3471-	مدين
284	247	دائن
863	1051	2. الدخل
4041-	4420-	دخل الإستثمار المباشر
4904	5471	دخل إستثمارات أخرى
1289-	276-	3. التحويلات الجارية
94-	685	الحكومة العامة
1195-	961-	القطاعات الأخرى
434-	381-	قطاع النفط
761-	580-	أخرى (تشمل تحويلات العاملين)
23905-	11012-	ثانياً : الحساب الرأسمالي والمالي
3358-	122-	الاستثمار المباشر
13515-	6334-	إستثمار الحافظة
7032-	4556-	إستثمارات أخرى
19650-	24983-	ثالثاً : الاصول الاحتياطية
2428-	1584-	رابعاً : صافى السهو والخطأ